

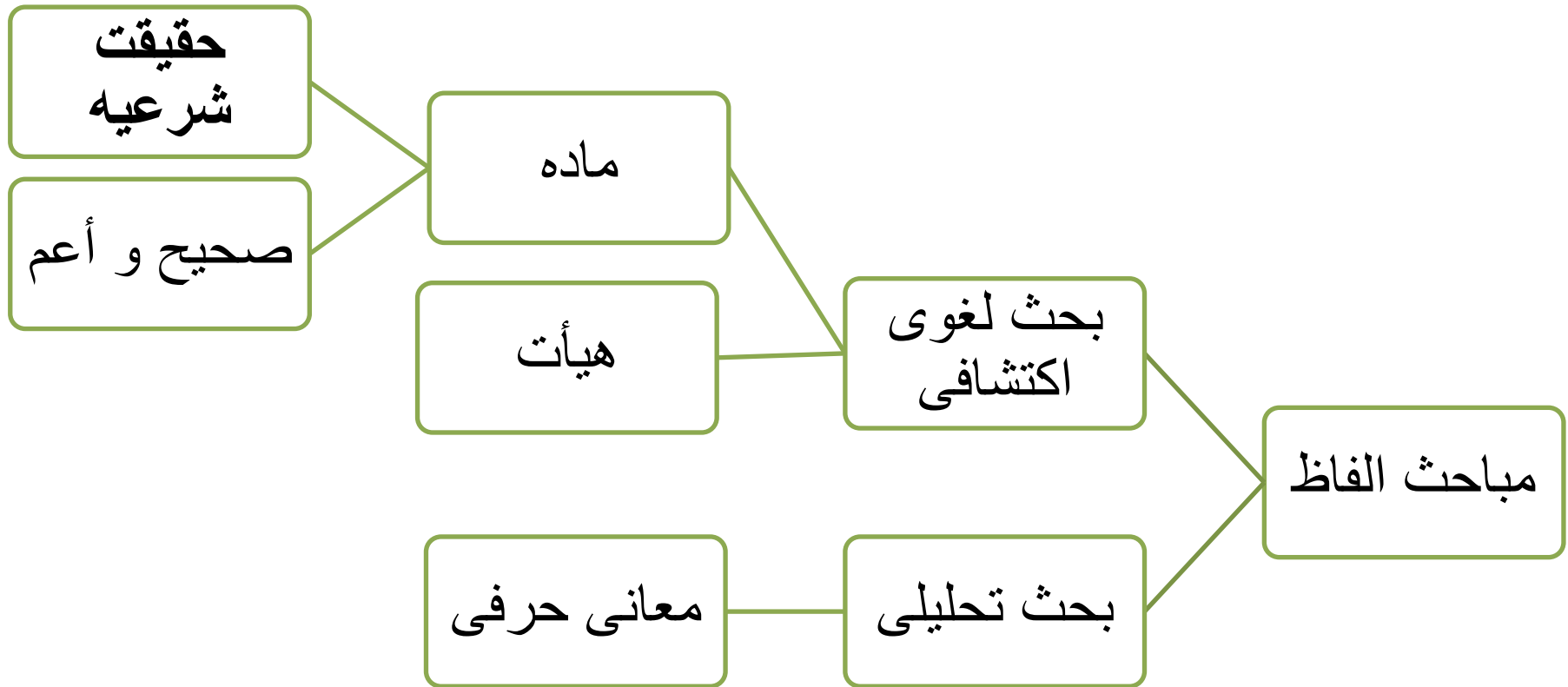
علم أصول الفقه

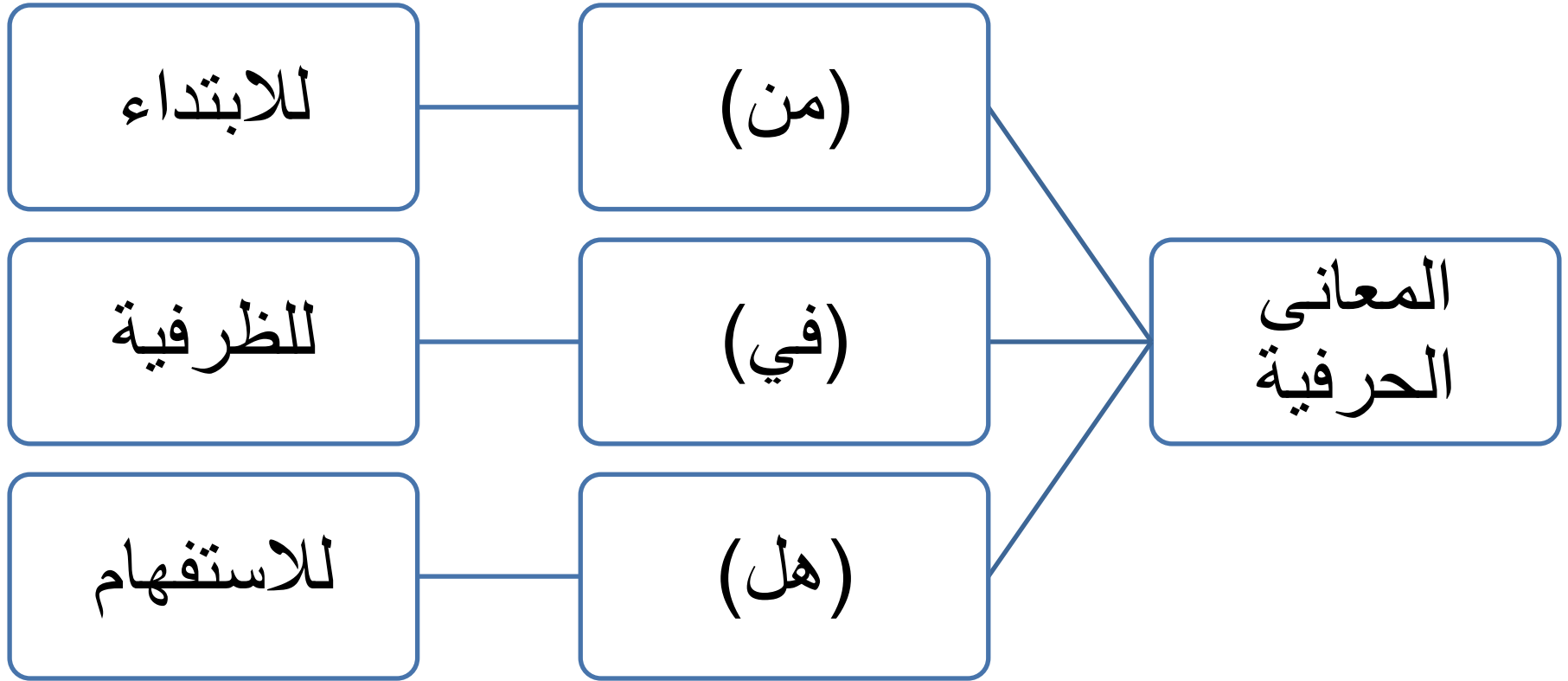
٢٤

مباحث الفاظ ١٦-٨-٩٤

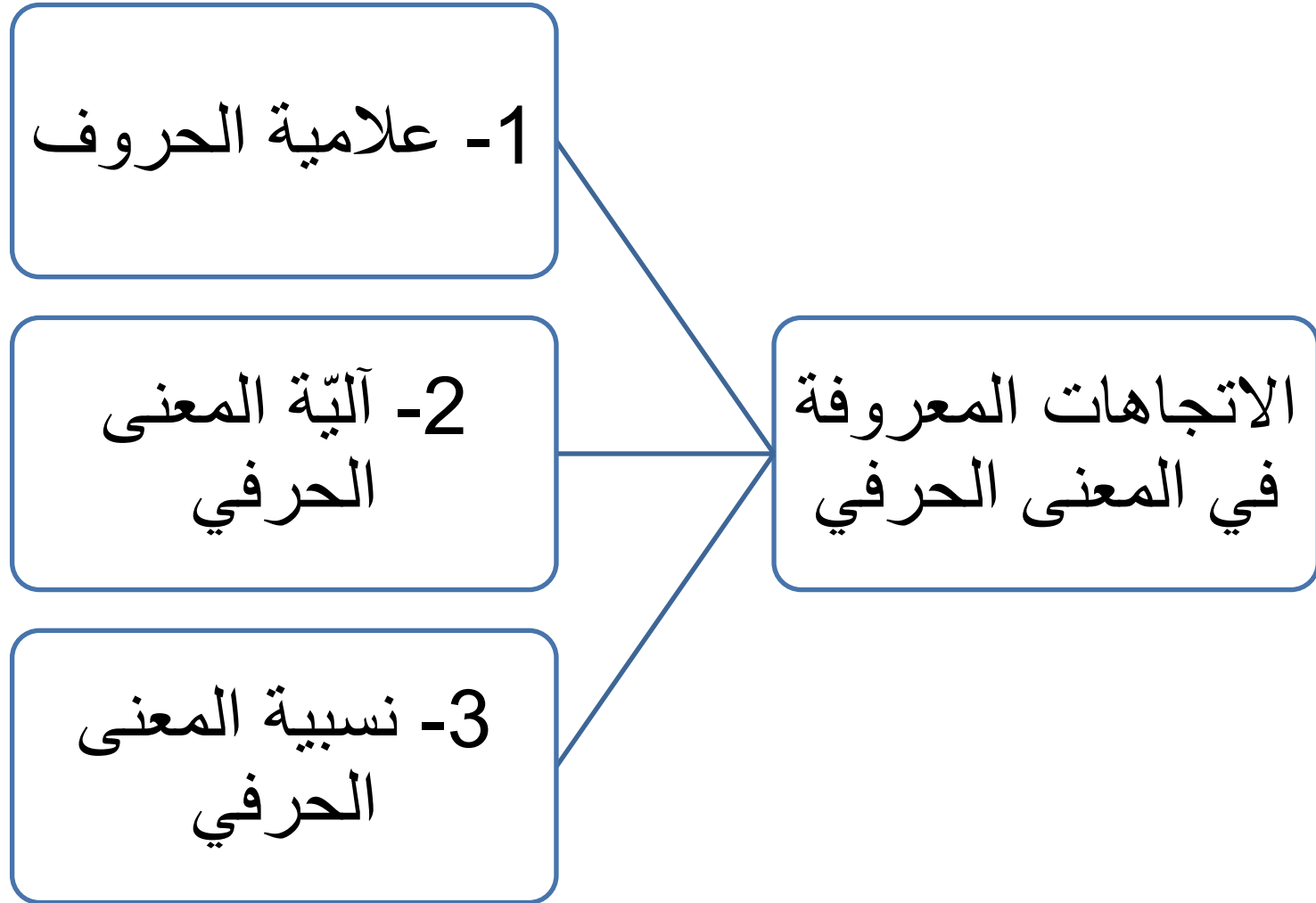
دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

۲- تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ





- واقع الفرق بين المعاني الحرفية و المعاني الاسمية



٣- نسبة المعنى الحرفي

- ٣- نسبة المعنى الحرفي
- و الاتجاه الثالث هو الاتجاه القائل بالتغاير و التمايز الذاتى بين معانى الحروف و الأسماء مع قطع النظر عن الخصوصيات العرضية الناشئة من طرو اللحاظ الآلى أو الاستقلالى عليها فى مرحلة الاستعمال و هذا هو الاتجاه الذى ذهب إليه أكثر المحققين المتأخرين من علماء الأصول.

٣- نسبة المعنى الحرفي

- و توضيح هذا الاتجاه و تحقيقه يتمّ خلال خمس مراحل من الكلام.
- ١- عند ما يواجه الذهن ناراً في الموقد مثلاً ينتزع مفهوماً بإزاء النار و الموقد و ينتزع مفهوماً بإزاء الارتباط و العلاقة القائمة بين النار و الموقد حيث نواجه ناراً و موقداً مرتبطين فيما بينهما.

٣- نسبية المعنى الحرفى

- و هذان نوعان من المفاهيم يختلفان فى الدور الذى يقوم به كلّ منهما فى عالم الإدراك و يختلفان على أساس من ذلك فى الجوهر و الحقيقة.

٣- نسبة المعنى الحرفي

- فالنوع الأول مفاهيم ترد إلى الذهن من الخارج لغرض الاستطراق إلى التمكن من إصدار الحكم على الخارج، إذ ليس الغرض من إحضار مفهوم النار مثلاً أن توجد خصائص حقيقة النار و شئونها التكوينية من الحرارة و الإحراق و نحوهما في الذهن بل تمام الغرض هو التوصل إلى إصدار الحكم بتوسط إحضار هذا المفهوم و ملاحظته بما هو فان في الخارج.
- و قد ذكرنا فيما سبق من بحوث الوضع أنه يكفي من أجل إصدار الحكم على شيء خارجي أن نستحضره في الذهن بالحمل الأولى فنحكم عليه و يكون ثابتاً لما يكون مصداقاً له بالحمل الشائع.

٣- نسبة المعنى الحرفي

- و بخلاف ذلك النوع الثاني، أعنى المفهوم المنتزع بإزاء علاقة النار بالموقد، فإنَّ الغرض من إحضاره ليس هو صرف التمكن من إصدار الحكم بل تحصيل خصائص حقيقة ذلك المفهوم من الربط بين مفهومي في الذهن أو أكثر؛ لوضوح أنَّ المقصود إيجاد الالتصاق و الربط بين مفهوم النار في الذهن و مفهوم الموقد في الذهن،

٣- نسبة المعنى الحرفي

- و بما أنّ هذا الربط ربط حقيقي في مرحلة الإدراك بين المفهومين فلا بدّ و ان يكون هذا النوع من المفاهيم ربطاً بالحمل الشائع و لا يكفي أن يكون ربطاً بالحمل الأوّلي.
- هذا هو الفارق بين النوعين من حيث الوظيفة و الغرض، و يلزم من ذلك أن يكون النوع الأول مفاهيمٍ مستقلةً في ذاتها و يكون النوع الثاني مفاهيمٍ تعلقيةً في ذاتها، لأنّ حقيقتها في الذهن عين التعلق و الربط على حدّ الربط الخارجي بين النار و الموقد، غاية الفرق ان الربط هناك بين وجودين خارجيين و هنا بين مفهومين و أمّا الربط نفسه فحقيقي فيهما معاً.

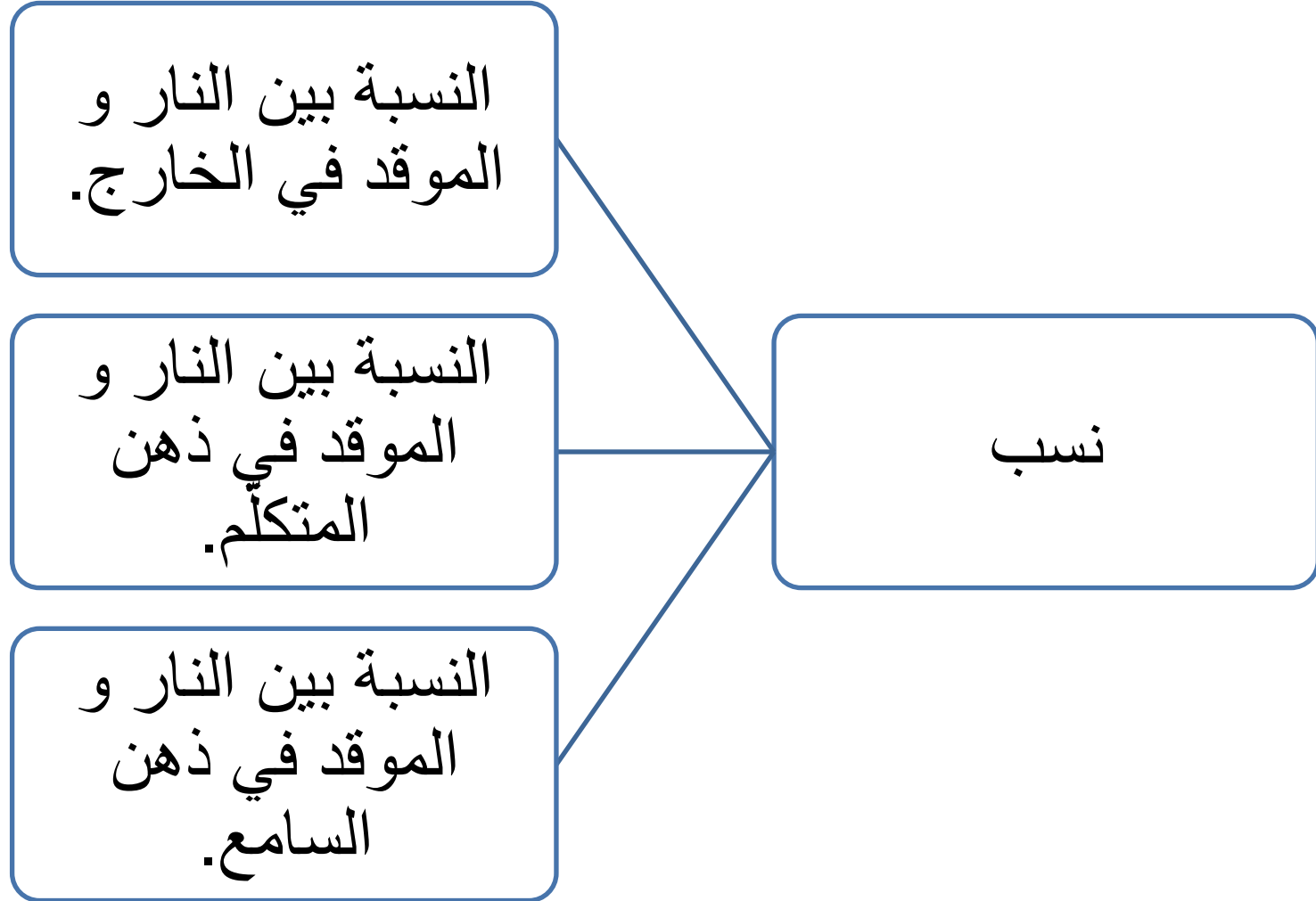
٣- نسبة المعنى الحرفي

- و بذلك يتضح: أول الفوارق بين معاني الحروف و معاني الأسماء، و هو انَّ المعنى الاسمي سنخ معنى يحصل الغرض من إحضاره في الذهن بالنظر التصوري الأولى و إن كان مغايراً له بالنظر التصديقي، و المعنى الحرفي سنخ مفهوم لا يحصل الغرض من إحضاره في الذهن إلا بأن يكون عين حقيقته بالنظر التصديقي.

٣- نسبة المعنى الحرفي

- ٢- يتّضح ممّا تقدّم: أن الحروف لا يمكن أن تكون موضوعة بإزاء مفهوم النسبة أو مفهوم الربط و العلاقة، لما ذكرنا من أن الغرض من إحضار المفهوم الحرفي الحصول على خصائص و شئون حقيقته و هذا لا يكون إلا بأن يكون الحاضر عين الحقيقة بالنظر التصديقي و مفهوم الربط و النسبة ليس عين النسبة بالنظر التصديقي و إن كان عينها بالنظر التصوّري، و لذلك لا يمكن أن نربط به بين مفهوم النار في الذهن و مفهوم الموقد في الذهن مهما تصوّرناه أو تصوّرنا ما يشابهه من المفاهيم الاسمية.

٣- نسبة المعنى الحرفي



٣- نسبة المعنى الحرفي

- ٣- أننا نلاحظ ثلاث نسب:
- إحداهما: النسبة بين النار و الموقد في الخارج.
- و الثانية: النسبة بين النار و الموقد في ذهن المتكلم.
- و الثالثة: النسبة بين النار و الموقد في ذهن السامع.

٣- نسبة المعنى الحرفي

- و هذه النسب الثلاث ليس بينها جامع ذاتي ماهوي، و مفهوم النسبة و إن كان جامعاً بينها و لكنّه ليس ذاتياً بل عرضي و ذلك بالبرهان المركّب من الأمور الثلاثة الآتية:

٣- نسبية المعنى الحرفي

- أولاً: انَّ انتزاع الجامع الذاتى بين الأفراد لا بدَّ فيه من انحفاظ المقوِّمات الذاتيّة للأفراد مع إغناء الخصوصيّات العرضية لها، فحين نريد الحصول على جامع ذاتى بين زيد و عمرو لا بدَّ من التحفّظ على المقوِّمات الذاتيّة لكلِّ منهما- و هى الحيوانية و الناطقيّة- و طرح الباقي.

٣- نسبة المعنى الحرفي

- ثانياً: انَّ كلَّ نسبة من النسب الثلاث المذكورة متقوِّمة بشخص وجود طرفيها، فالنسبة الذهنية القائمة في أفق ذهن المتكلِّم متقوِّمة بشخص الوجود الذهني للنار و شخص الوجود الذهني للموقد القائمين في أفق ذهنه. و بهذا يتضح: أن المقومات الذاتية لكلِّ نسبة تختلف عن المقومات الذاتية للنسبة الأخرى.

٣- نسبة المعنى الحرفي

- و لا يتوهمّ: أن النسب الثلاث لما كان يوجد جامع مفهومي بين موصوفها- و هو مفهوم النار- و بين وصفها- و هو مفهوم الموقد- فيكون المقوم لكل واحد من تلك النسب الثلاث هو عين المقوم للنسب الأخرى و هو مفهوم النار و مفهوم الموقد.

٣- نسبة المعنى الحرفي

- لأنَّ هذا التوهّم مندفع: بأن المقوم لكل نسبة هو طرفها، و طرف النسبة هو شخص وجود النار الثابت في أفق تلك النسبة. نعم لا إشكال في انَّ شخص وجود النار في ذهن المتكلّم و شخص وجود النار في ذهن السامع و شخص وجود النار في الخارج ينتزع منها جميعاً مفهوم النار الحاكي عنها على حدّ حكاية الكلّي عن فردة و لكن هذا المفهوم المنتزع ليس هو طرف النسبة فلا يكون هو المقوم لها.

٣- نسبة المعنى الحرفي

- ثالثاً: حيث ثبت انَّ المقومّات الذاتيّة لكلّ نسبة مختلفة عن المقومّات الذاتيّة للنسبة الأخرى. يتبرهن استحالة انتزاع الجامع الذاتى بين تلك النسب لأنّه إن تحفظنا على المقومّات الذاتيّة لأشخاص النسب فلا يمكن تحصيل مفهوم واحد يكون جامعاً، لأنّ مقومّات كلّ نسبة مغايرة لمقومّات النسبة الأخرى، و ما لم تلغ الخصوصيات التى تتغاير بها الأفراد لا يمكن الحصول على الجامع بينها. و إذا أغيينا المقومّات لكل نسبة استحال الحصول على جامع ذاتى، لأنّ الجامع الذاتى لا بدّ أن تنحفظ فيه المقومّات الذاتيّة للأفراد.

٣- نسبية المعنى الحرفي

- ٤- و هي متفرعة على الثالثة على حدّ تفرّع المرحلة الثانية على الأولى و حاصلها:
- أنه يتبرهن على أساس عدم الجامع الذاتي بين تلك النسب انّ المفهوم الحرفي سنخ مفهوم ليس له تقرر ذاتي في مرحلة سابقة على الوجود بخلاف المفهوم الاسمي.

٣- نسبة المعنى الحرفي

- و توضيحه: أننا حينما نتصور النار يمكننا بنظرة تحليلية أن نحلل هذه النار الموجودة في ذهننا إلى ماهية و وجود و نعقد على أساس ذلك قضية موضوعها ذات الماهية- أى النار- و محمولها الوجود. و هذا يعنى ان مفهوم النار قد فرض موضوعاً في القضية دون أن يلحظ معه عالم الوجود ثم نسب إلى عالم الوجود فليل النار موجودة، فالنار إذن لها نحو تقرر باعتبارها موضوعاً لتلك القضية القائمة على نظر تحليلي بقطع النظر عن عالم الوجود، و هذا هو معنى أن المفهوم الاسمي له تقرر ذاتي في مرحلة سابقة على الوجود.

٣- نسبة المعنى الحرفي

- واما المفهوم الحرفي، فهو ليس كذلك لأنَّ شخص النسبة بعد أن ثبت أنَّها متقومة ذاتاً بشخص وجود طرفيها بحيث يكون شخص وجود الطرفين بالإضافة إلى النسبة المتقومة بها كالجنس و الفصل بالإضافة إلى المفهوم الاسمي للنار أو للإنسان، فلا يعقل أن يكون لتلك النسبة نحو تقرر ذاتي في مرحلة سابقة على عالم الوجود، إذ في هذه المرحلة لا انحفاظ للمقومات الذاتية لتلك النسبة.

٣- نسبة المعنى الحرفي

- ففرق بين فرض النار أو الإنسان في مرحلة سابقة على الوجود ثمَّ الحكم عليه بأنَّه موجود أو غير موجود، و فرض شخص النسبة في مرحلة سابقة كذلك، فان الأول معقول لانحفاظ المقومات الذاتية له و هي الحيوانية الناطقية مثلاً، و اما الثاني فهو غير معقول لعدم انحفاظها.

٣- نسبة المعنى الحرفي

- نعم، لو قيل بالجامع الذاتى بين أشخاص النسب لكان فرض ذلك هو فرض تجريد هذا الجامع من خصوصيات أشخاص الطرفين، و معه يكون له تقرر ماهوى فى مرحلة سابقة على عالم الوجود، بخلاف ما إذا برهنا على امتناع ذلك الجامع، و لهذا كانت المرحلة الثالثة أساساً لما تقررته فى هذه المرحلة من أن التقرر الماهوى للمفهوم الحرفى فى طول عالم الوجود و أمّا التقرر الماهوى للمفهوم الاسمى فعالم الوجود فى طوله بالنظر التحليلى و بهذا يتضح الفارق الثانى من الفوارق الأساسية بين المفهوم الاسمى و المفهوم الحرفى.

٣- نسبة المعنى الحرفي

- ٥- انَّ المفهوم الاسمي للنار الموجود في الذهن إذا لوحظ بما هو موجود في الذهن، أي بالنظر التصديقي، فهو جزئي ذهني نسبته إلى النار الخارجية نسبة المماثل إلى المماثل، و إذا لوحظ ذات المفهوم الاسمي بقطع النظر عن وجوده الذهني، أي بالنظر التصوري، فهو مفهوم ينطبق على النار الخارجية انطباق الكلي على فرده. و هذا النحو من الانطباق لا يتصور للنسبة الذهنية القائمة في ذهن المتكلم مع النسبة الخارجية، لأنها إن لوحظت متقومة بشخص طرفيها فهي نسبة جزئية مغايرة للنسبة الخارجية المتقومة هي الأخرى بشخص طرفيها، و إن قطع النظر عن شخص الطرفين فليس لها في هذه المرتبة تقرر ماهوي أصلاً لتكون قابلة للانطباق على النسبة الخارجية على حدّ انطباق الكلي على فرده.

٣- نسبة المعنى الحرفي

- و أمّا كَيْفِيَّةَ حكاية المفهوم الحرفي عن الخارج مع عدم انطباقه عليه على حدّ انطباق الكلّي على فردّه، فهي بسبب الطرفين إذا نظر إليهما بالنظر التصوّري الآلي بما هما عين الخارج فهذا النظر ترى النسبة تبعاً بأنّها عين النسبة الخارجية إذ لا تعدد و لا تغاير بين النسبتين إلا بلحاظ التغاير و التعدد في اشخاص الطرفين، فإذا لوحظ طرفا النسبة الذهنية بما هما خارجيان فهذا اللحاظ لا ترى النسبة الذهنية مغايرة للنسبة الخارجية.

